

استهلال

وَالْأَرْضَ مَدَدْنَا هَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَاسِيَ وَأَنْبَتْنَا فِيهَا مِنْ
كُلِّ شَيْءٍ مَّوْزُونٍ (19) وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ وَمَنْ
لَسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ (20) إِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا عِنْدَنَا خَزَائِنُهُ
وَمَا نُنزِّلُ إِلَّا بِقَدَرٍ مَّعْلُومٍ (21) {

صدق الله العظيم

سورة الحجر "الآيات 19 – 21"

(1)

شكر و عرفان

في بداية الأمر الشكر لجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا التي هيئت لي هذه
الفرصة النادرة كما أتقدم بوافر الشكر للدكتور فتح الرحمن الحسن المشرف علي
البحث الذي ما بخل علي بتوجيهاته المستمرة حتى خرج هذا البحث إلي النور

وكذلك الشكر لكل أساتذة كلية الدراسات العليا بكلية الدراسات التجارية والشكر
موصول للأستاذ مصطفى محمد محمد صالح بالإدارة العامة للصناعة ولاية
الخرطوم الذي أمدني بالكثير من المعلومات عن المنشآت الصناعية وساعدني في
الدراسة الميدانية.

الشكر أجزلة للأخوين عبدا لرحمن بشير وإسامة أحمد مختار اللذان هيا لي الجو
المناسب خلال فترة الامتحانات باستضافتهما لي وبعض الأخوة من الدفعة.

كما لايفوتني أن اشكر الإخوة محمد صالح،محمد أبكر،ياسر صلاح ،عبدا لله
محمد،صلاح كنة وعلي عبدا لله، والشكر كله للأستاذين خالد محمد آدم وحمزه
بشري الذين داوما علي المشاركة بفكرهما وآرائهما المستنيرة حول البحث و
قدما لي الكثير من النصائح طيلة فترة إعداد البحث. والشكر إلي كل من أسهم براءيه
أو ساهم في ملء استمارة الاستبيان. والشكر لله أولاً وأخيراً

(ب)

الإهداء

إلي أمي و أبي

والي روح أخي

والي جميع أفراد أسرتي الصغيرة

(7)

ملخص الدراسة

يعتبر المخزون السلعي عنصر من أهم عناصر القوائم المالية سواء في المشروعات التجارية أو المشروعات الصناعية. ولعل مرجع ذلك هو أن المخزون السلعي لا يعتبر أحد بنود الأصول المتداولة فقط بل هو بالإضافة إلي ذلك يعتبر أحد العناصر المحددة مجمل وصافي الربح في كلا النوعين من المشروعات. ويعتبر أمر الرقابة علي المخزون السلعي وتقويمه من الأمور التي تؤثر كثيرا علي نتائج أعمال المنشآت الصناعية لأن المخزون السلعي يؤثر علي قائمتي الدخل والميزانية العمومية وذلك بتأثيره الواضح علي الأرباح في قائمة الدخل وعلي السيولة وحجم الأموال المستثمرة في الميزانية العمومية والفروض التي أراد الباحث إثباتها هي أولا أن عدم الاهتمام بإدارة المخزون السلعي يؤدي إلي خسائر كبيرة وثانيا أن الثبات في استخدام طريقة واحدة لتقويم المخزون يساعد علي عدم وجود أرباح غير حقيقية في المنشأة وأخيرا فإن الموازنة في المخزون بين الربحية و السيولة في المنشأة يقود إلي ثبات واستقرار أعمال المنشأة . توصل الباحث إلي أن عدم الاهتمام برقابة المخزون السلعي يؤدي إلي خسائر كبيرة في المنشآت الصناعية وكذلك فإن عملية الموازنة في المخزون بين السيولة والربحية تؤدي إلي استقرار أعمال المنشأة والإيفاء باحتياجات العملاء دون التأثير علي سيولة المنشأة أضف إلي ذلك فان نفاذ المخزون في المنشأة يعطل العملية الإنتاجية وبالتالي وعدم استقرار المنشأة مما ينعكس سلبا علي سمعة المنشأة وبالتالي يفقد العملاء الثقة فيها. كما أوصي الباحث بضرورة إنشاء جهاز للرقابة علي المخزون السلعي في المنشآت يقوم بالتنسيق مع إدارة الرقابة الداخلية والإدارات الأخرى برقابة بالمخزون السلعي بالمنشآت وإصدار التوجيهات اللازمة في هذا الشأن. وكذلك وجه الباحث المنشآت بضرورة استخدام الحاسب الآلي في الرقابة علي مخزوناتهما وكذلك إذا أمكن إلزام الشركات ذات النشاطات المتشابهة بتوحيد سياسة تقويم مخزوناتهما وأخيرا قدم الباحث بعض المقترحات للدراسة مستقبلا.

Abstract

The stock is considered as one of the most important factor of the financial statements, in both business and doctrinal enterprises. That may be because the stock is not considered as an item of the currant assets only but also as a determining factor of the total net profit in the two types of the enterprise. The control of the stock and its evaluation are of great effects on the outcome of the industrial firm activities because of the stock effect the income and budget lists and according effect clearly the profit income statement, the liquidity and the volume of the invested money in the budget. The hypothesis which the researcher tries to prove are firstly, the negligence of the stock management leads to great lass. Secondly, the consistency of using of one method of evaluating leads to the non existent of unreal profit with in the firm. Finally the balance of the stock between the profitability and liquidity leads to the stability of the firm activities and the satisfaction of customers needs with out effecting the firm liquidity in addition to the lack of the stock delays the productivity process and consequently the instability of the firm which effect negatively on its reputation and losing the customer trust.

The researcher has recommended the importance of establishing control device for the stock with the firm coordination with the internal control and the other administrations to control the stock and to issue the necessary instruction on this respect. Also he has pointed and the important using the computer in controlling the stock and if possible the firms of the same activities should follow one policy of evaluating their stock of goods. Finally the researcher as put forwards some suggestions for future studies.

فهرست المحتويات

الصفحة	الموضوع
أ	الاية
ب	الاهداء
ج	الشكر و العرفان
د	ملخص الدراسة
هـ	Abstract
1	الاطار المنهجي و الدراسات السابقة
1	الإطار المنهجي
4	الدراسات السابقة
11	الفصل الأول رقابة المخزون السلعي و طرقها
12	المبحث الأول : رقابة المخزون السلعي
17	المبحث الثاني : طرق رقابة المخزون السلعي
35	الفصل الثاني: تقويم المخزون السلعي
36	المبحث الأول : تقويم المخزون السلعي علي اساس الجرد الدوري
39	المبحث الثاني تقويم المخزون السلعي علي اساس الجرد المستمر
44	الفصل الثالث: الدراسة الميدانية و اختبار الفرضيات
45	المبحث الاول: الدراسة الميدانية
49	المبحث الثاني : تحليل الاستبيان و اختبار الفرضيات
80	الخاتمة
81	النتائج
82	التوصيات
83	المراجع
85	الملاحق

فهرست الجداول

الصفحة	الموضوع	رقم الجدول
48	نسبة المخزون إلي إجمالي الأصول المتداولة	(1/1/4)
48	نسبة الأصول إلي إجمالي الأصول المتداولة	(2/1/4)
52	نوع أفراد العينة	(1/2/4)
53	المؤهل الأكاديمي	(2/2/4)
54	نوع النشاط	(3/2/4)
55	الوظيفة	(4/2/4)
56	سنوات الخبرة	(5/2/4)
57	عدم الاهتمام المخزون السلعي	(6/2/4)
58	وجود إدارة للرقابة علي المخزون في المنشأة يعكس نتيجة ايجابية علي نتيجة أعمال المنشأة	(7/2/4)
59	إدارة الرقابة علي المخزون يجب أن لا تتبع إلي إدارة المخازن	(8/2/4)
60	جرد المخزون السلعي	(9/2/4)
61	استخدام الحاسب الآلي في تحديد مستويات المخزون	(10/2/4)
62	الثبات استخدام طريقة واحدة لتقويم المخزون	(11/2/4)
63	ضرورة إيجاد معايير تلزم المنشآت باستخدام طريقة واحدة لتقويم المخزون	(12/2/4)
64	الثبات في السياسة المحاسبية لا يعطي المنشآت مرونة في تغيير سياساتها	(13/2/4)
65	استخدام طريقة واحدة لتقويم المخزون في ظل ثبات الأسعار	(14/2/4)
66	تحديد مستويات المخزون	(15/2/4)
67	الموازنة بين الربحية و السيولة	(16/2/4)
68	نفاد المخزون	(17/2/4)
69	تقليل تكلفة التخزين	(18/2/4)
70	انقطاع المخزون	(19/2/4)
71	احتفاظ بمخزون يفوق حجم المبيعات	(20/2/4)
72	الوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة مربع كاي ودرجات الحرية	(21/2/4)

فهرست الأشكال

الصفحة	الموضوع	رقم الشكل
16	مسئولية الرقابة علي المخزون	(1/1/2)
19	الحد الأدنى للمخزون	(1/2/2)
20	الحد الأقصى للمخزون	(2/2/2)
22	الكمية الاقتصادية للمخزون	(3/2/2)
31	بطاقة الصنف	(4/2/2)
33	ملخص لطرق الرقابة القيمية	(5/2/2)
47	الهيكل الوظيفي لمصنع هدهد للنسيج	(1/1/4)
52	نوع أفراد العينة	(1/2/4)
53	المؤهل الأكاديمي	(2/2/4)
54	نوع النشاط	(3/2/4)
55	الوظيفة	(4/2/4)
56	سنوات الخبرة	(5/2/4)
57	عدم الاهتمام المخزون السلعي	(6/2/4)
58	وجود إدارة للرقابة علي المخزون في المنشأة يعكس نتيجة ايجابية علي نتيجة أعمال المنشأة	(7/2/4)
59	إدارة الرقابة علي المخزون يجب أن لا تتبع إلي إدارة المخازن	(8/2/4)
60	جرد المخزون السلعي	(9/2/4)
61	استخدام الحاسب الآلي في تحديد مستويات المخزون	(10/2/4)
62	الثبات استخدام طريقة واحدة لتقويم المخزون	(11/2/4)
63	ضرورة إيجاد معايير تلزم المنشآت باستخدام طريقة واحدة لتقويم المخزون	(12/2/4)
64	الثبات في السياسة المحاسبية لا يعطي المنشآت مرونة في تغيير سياساتها	(13/2/4)
65	استخدام طريقة واحدة لتقويم المخزون في ظل ثبات الأسعار	(14/2/4)
66	تحديد مستويات المخزون	(15/2/4)
67	الموازنة بين الربحية و السيولة	(16/2/4)
68	نفاد المخزون	(17/2/4)
69	تقليل تكلفة التخزين	(18/2/4)
70	انقطاع المخزون	(19/2/4)
71	احتفاظ بمخزون يفوق حجم المبيعات	(20/2/4)
72	الوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة مربع كاي ودرجات الحرية	(21/2/4)